

٦. متابعة استرداد الأموال و العائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة .
٧. مراجعة أساليب العمل و إجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد ، و العمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة و تنفيذ اختصاصاتها .
٨. اقتراح الأنظمة و السياسات اللازمة لمنع الفساد و مكافحته و إجراء مراجعة دورية للأنظمة و اللوائح ذات الصلة ، لمعرفة مدى كفايتها و العمل على تطويرها ، و الرفع عنها بحسب الإجراءات النظامية .
٩. إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية ، و أداء القسم الوظيفي ، لبعض فئات العاملين في الدولة ، و رفعها للملك للنظر في اعتمادها .
١٠. متابعة مدى قيام الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة بما يجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد المالي و الإداري ، و العمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه .
١١. متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة و مكافحة الفساد التي تكون المملكة طرفاً فيها .
١٢. توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد ، و التحقيق من صحتها و اتخاذ ما يلزم في شأنها ، و تحدد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم الآلية و الضوابط اللازمة لذلك .
١٣. العمل مع الجهات المعنية و مؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة و بأهمية حماية المال العام و المرافق و الممتلكات العامة ، بما يحقق حسن إدارتها و المحافظة عليها .
١٤. تلقي التقارير و الإحصاءات الدورية من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة - وفق ما تطلبه الهيئة - ودراستها و إعداد البيانات التحليلية في شأنها ، و اتخاذ ما يلزم حيالها .
١٥. دعم إجراءات البحوث و الدراسات المتعلقة بحماية النزاهة و مكافحة الفساد ، وحث الجهات المعنية و مراكز البحوث المتخصصة و مؤسسات المجتمع المدني على الإسهام في ذلك .
١٦. إجراء الدراسات و القياسات المتعلقة بتأثير الفساد على التماسك الاجتماعي و التنمية الاقتصادية و تحليلها و وضع الوسائل اللازمة لمعالجة ذلك .
١٧. جمع المعلومات و البيانات و الإحصاءات المتعلقة بالفساد ، و تحليلها ، و بناء قواعد بيانات و أنظمة معلومات خاصة بها .
١٨. نشر الوعي بمفهوم الفساد و بناء و بيان أخطاره و آثاره و بأهمية حماية النزاهة و تعزيز الرقابة الذاتية و ثقافة عدم التسامح مع الفساد ، و تشجيع مؤسسات المجتمع المدني و وسائل الإعلام على التعاون و الإسهام في هذا الشأن .
١٩. تمثيل المملكة في المؤتمرات و المحافل الدولية المتعلقة بالشفافية و حماية النزاهة و مكافحة الفساد ، و التعاون مع الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية العاملة في هذا المجال .
٢٠. تنظيم المؤتمرات و الندوات و الدورات التدريبية حول الشفافية و النزاهة و مكافحة الفساد .
٢١. أي اختصاص آخر يعهد به إلى الهيئة بموجب نصوص خاصة



الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد  
National Anti - corruption commission

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

٧٦٦٧ العليا - حي الغدير

الرياض ١٣٣١١ - ٢٥٢٥

المملكة العربية السعودية

هاتف / ٢٦٤٤٤٤٤ - ٠١ ، فاكس / ٢٦٤٥٥٥٥ - ٠١

الرقم الخاص بالبلاغات : ١٩٩٩١

الفساد بنوعيه ، المالي والإداري ، وعلى مستوى العالم ، سوسة تنخر في البناء الاجتماعي ، وتزعزع ثقة المواطن والزائر والمستثمر في مؤسسات الدولة وأركانها ، وتقوض سمعة البلاد ، وتقضم ظهر تميتهما وتقدمها .

والفساد آفة نسبية تختلف من بيئة لأخرى ، لكنها عندما تستشري ، فإن التعامل معها يتطلب جهداً جماعياً وقوة مجتمعية مخصصة ، فهي لا يكفي فيها قرار واحد ، أو إدارة أو مسؤول بمفرده .

وتتطلع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الى تظافر جهود النخب الفكرية والثقافية والدارسين وعموم الدعاة ، لتعزيز جهودها في نشر ثقافة حماية النزاهة ، وإشاعة الشعور بالمسؤولية بكل الوسائل الممكنة ، أملاً في جعل المجتمع السعودي مثلاً يحتذى في الشفافية ونظافة الايدي والممارسات في القطاعين العام والخاص .

وفي المملكة العربية السعودية ، التي لم تكن استثناءً بين المجتمعات ، من حيث التطلع إلي المثالية ، كانت مكافحة الفساد هما يشغلها منذ أن تأسست الدولة ، وكانت الأحرص على أن تكون القدوة بين المجتمعات المتحضرة ، والنموذج الأفضل في العالم الاسلامي ، فرجع الملك المؤسس لواء النزاهة في تطبيقات الحكم وفي جميع خطبه ومخاطباته ، كما صدرت عبر العقود جملة من البلاغات والأنظمة ، وتأسس عدد من الدواوين الحكومية المعنية بالرقابة والتفتيش المالي والإداري ، وظهرت بدايات مؤسسات مدنية مهتمة بالحفاظ على الشفافية والنزاهة ، وكان من آخر ما شهدته البلاد في السياق الرسمي ، صدور استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد ، ترتبط بأعلى سلطة دستورية في البلاد .

وحظي صدور الاستراتيجية وتأسيس الهيئة بترحيب كل شرائح المجتمع في البلاد ، من خلال العديد من الكتابات والتعليقات الإعلامية والتي ما تزال تصدر صفحات الرأي والمدونات والصحافة الإلكترونية ، ولاهيا ارتياحاً من المخلصين الذين يهتمهم نقاء المجتمع السعودي من الشبهات ، والممارسات التي تشوه صفاء جبينة .

## أبرز ملامح الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد :

- يشمل الفساد جرائم الرشوة ، والمتاجرة بالنفوذ ، وإساءة استعمال السلطة ، والإثراء غير المشروع ، وإساءة أمانة المال العام .
- تستلزم مكافحة الفساد برامج إصلاح شاملة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية .
- حماية النزاهة من المبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية .
- الفساد يعوق التطوير والتنمية والاستثمارات .
- تستلزم مكافحة الفساد مراجعة مستمرة للأنظمة والإجراءات .
- دعم الدراسات والبحوث المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد .
- تعزيز قدرات الأجهزة الرقابية وتمكينها من أداء وظائفها .
- العمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول .
- حسن اختيار المسؤولين التنفيذيين .
- سرعة البت في قضايا الفساد .
- إقرار مبدأ الشفافية داخل مؤسسات الدولة ، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة .
- توظيف وسائل التربية والتوعية والإعلام لنشر ثقافة حماية المال العام .

## الأمر الملكي القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

بعون الله تعالى

نحن الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢ هـ .

وبعد الاطلاع على الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد .

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٠ بتاريخ ١٨/٣/١٣٩١ هـ .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ/١٤ بتاريخ ٣/٣/١٤١٤ هـ .

وانطلاقاً من قول الله تعالى : ( ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين ) ، واستشعاراً منا للمسؤولية الملقاة على عاتقنا في حماية المال العام ، ومحاربة الفساد ، والقضاء عليه ، على هدي كريم من مقاصد شريعتنا المطهرة التي حاربت الفساد ، وأوجدت الضمانات ، وهيئات الأسباب لمحاصرته ، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة ، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها ، وأفرادها ، ومستقبل أجيالها .

### أمرنا بما هو آت :

أولاً : إنشاء « الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد » ، ترتبط بنا مباشرة .

ثانياً : يُعين الأستاذ محمد بن عبد الله الشريف رئيساً للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمرتبة وزير .

ثالثاً : على رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، ورئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء وضع التنظيم الخاص بها ، على أن يصدر من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أمرنا هذا .

رابعاً : تشمل مهام الهيئة كافة القطاعات الحكومية ، ولا يستثنى من ذلك كائن من كان ، وتسند إليها مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام ، ويدخل في اختصاصها متابعة أوجه الفساد الإداري والمالي .

خامساً : على رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء ، ورئيس الديوان الملكي تزويد الهيئة بكافة الأوامر ذات الصلة بمهامها ، وعلي جميع الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية وغيرها الرفع للهيئة بكل المشاريع المعتمدة لديها وعقودها ومدة تنفيذها وصيانتها وتشغيلها .

سادساً : دون الإخلال باختصاصات الجهات الرقابية الأخرى ، تقوم الهيئة بالتنسيق اللازم مع تلك الجهات فيما يخص الشأن العام ومصالح المواطنين ، وعلى تلك الجهات تزويد الهيئة بأي ملاحظات مالية أو إدارية تدخل ضمن مهام الهيئة .

سابعاً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتمادة وتنفيذه .

## عبد الله بن عبد العزيز

## ارتباط الهيئة ومركزها النظامي

- ترتبط الهيئة بالملك مباشرة ، وتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال التام مالياً وإدارياً بما يضمن لها مباشرة عملها بكل حياد ودون تأثير من أي جهة كانت ، وليس لأحد التدخل في مجال عملها .
- يكون مقر الهيئة الرئيس مدينة الرياض ، ولها أن تنشئ فروعاً أو مكاتب لها داخل المملكة بحسب الحاجة .

## التبليغ عن حالات الفساد

انطلاقاً من أن صون النزاهة واجب وطني ، يؤكد تنظيم الهيئة ولوائحها على أهمية تعاون المجتمع بكل شرائحه في التبليغ عن الحالات المشبوهة بالفساد الإداري أو المالي ، وتكفل الهيئة سرية المعلومات وأسماء المتعاونين معها .

## رسالة الهيئة

- نشر ثقافة النزاهة ونبذ الفساد .
- تحري حالات الفساد الإداري والمالي ومتابعتها .
- معالجة أسباب الخلل وسد ثغراته .
- تصحيح الفجوات النظامية في الأنظمة واللوائح العامة .
- إعداد التقارير حول حالات القصور والتصوير في بيئة أداء الأجهزة الحكومية واقتراح معالجتها .

## أهداف الهيئة واختصاصاتها

تهدف الهيئة إلى حماية النزاهة ، وتعزيز مبدأ الشفافية ، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صورته ومظاهره وأساليبه ، ولها في سبيل تحقيق ذلك الاختصاصات التالية :

١. متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها .
٢. التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة ، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة .
٣. إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال ، مع إبلاغ رئيس الجهة - التي يتبعها الموظف المخالف - بذلك ، وللهيئة الاطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن ، ولها أن تطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير الاحترازية أو التحفظية - وفقاً لما يقضي به النظام - في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه أفعالاً تدخل في مفهوم الفساد . وفي جميع الأحوال ، إذا رأت الهيئة أن تلك المخالفات والتجاوزات تمثل بعداً مؤسسياً لأي من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة ، فعليها رفع الأمر إلى الملك لاتخاذ ما يراه .
٤. العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية ، ورصد نتائجها وتقييمها ومراجعتها ، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها .
٥. تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها .